الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الأولى
الجلسة ٣٧
المعقودة يوم الجمعة
٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢
الساعة ١١/٠٠
نيويورك

محضر حرفي للجلسة السابعة والثلاثون

الرئيس: السيد العربي (مصر)

المحتويات

البت في مشاريع القرارات في إطار البند ٦٣ من جدول الأعمال بشأن نزع السلاح والبندين ٦٧ و ٦٩ من جدول الأعمال بشأن الأمن الدولي

UN LIBRARY

JAN 1 ' 1998

UN/SA COLLECTION

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى: Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-0794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.1/47/PV.37
2 January 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

92-61942

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٥٥

بنود جدول الأعمال ٦٣ و ٦٧ و ٦٩

البت في مشاريع القرارات في إطار البند ٦٣ من جدول الأعمال بشأن نزع السلاح والبندين ٦٧ و ٦٩ من جدول الأعمال بشأن الأمن الدولي

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هذا الصباح ستواصل اللجنة المرحلة الثالثة من عملها، أي البت في مشاريع القرارات. وسنبدأ بالبت، أولا، في مشاريع القرارات التالية المقدمة في إطار البندين ٦٧ و ٦٩ من جدول الأعمال بشأن الأمن الدولي وهي: A/C.1/47/L.45/Rev.1 و A/C.1/47/L.46/Rev.1 و A/C.1/47/L.47/Rev.1.

وبعد الانتهاء من البت في مشاريع القرارات هذه، ستبت اللجنة في مشروع القرار A/C.1/47/L.4، المقدم في إطار البند ٦٣ (أ) من جدول الأعمال بشأن نزع السلاح، "استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة: تقرير هيئة نزع السلاح". وأود أن أشير إلى أن اللجنة معروض عليها أيضا، في الوثيقة A/C.1/47/L.48 نص التعديلات على مشروع القرار A/C.1/47/L.4.

وقبل أن تشرع اللجنة في البت في مشاريع القرارات سأعطي الكلمة للوفود التي ترغب في الإدلاء ببيانات.

السيدة ماس (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أثير نقطة نظام تتعلق بإجراء. يود مقدمو مشروع القرار A/C.1/47/L.48 أن يطرحوا على اللجنة نسخة منقحة سلمناها إلى الأمانة العامة. إنها ورقة غير رسمية يمكن أن توصف بأنها تعديل شفوي، إلا أن الوفود لن تتمكن من النظر فيه ما لم تكن أمامهم الورقة غير الرسمية.

وسنقدر لكم توضيحكم - سيدي الرئيس - متى ستوزع لأننا نرى أن الوفود لن تتمكن دونها من فهم ما يطلب منها النظر فيه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): الورقة غير الرسمية التي أشارت إليها ممثلة كندا يجري طبعها الآن وستوزع. وأثناء ذلك سنتناول مشاريع قرارات أخرى.

السيد ويسنمورتي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يُشرفني أن أعرض، نيابة عن بلدان عدم الانحياز، مشروع القرار A/C.1/47/L.45/Rev.1.

في السنوات الأخيرة شاهدنا أوجه تحسُّن كبير في المناخ العالمي السياسي والأمني. ويتشكل وضع أمني جديد الآن نتيجة لتغير وتحول هامين في الساحة الدولية. وقد عززت أوجه التقدم الهام المحرزة في الحد من التسلح آمالنا أيضا في عالم آمن. وفي مناطق عديدة تبذل جهود منسقة لإنهاء الصراعات عن طريق الحوار والتفاوض. وهكذا يمكن تبين اتجاه إيجابي جديد سواء على المستوى العالمي أو المستوى الإقليمي.

مع هذا، وبشكل متزامن إن خفض احتمال نشوب حرب في أوروبا وفي أماكن أخرى صاحبته زيادة خطيرة في عدد الصراعات، بما يُصاحب ذلك من نتائج على الاستقرار والهدوء. ومن الواضح أن الأسس الصلبة للأمن الإقليمي والدولي لا تزال غير قائمة.

ولذلك ظهرت الحاجة إلى إقامة هياكل أمنية صالحة لصيانة السلم ولمنع نشوب الصراعات.

وبلدان عدم الانحياز، بتقديمها مشروع القرار L.45/Rev.1، تعتقد أن الأمن الدولي لم يعد أمرا عسكريا خالصا وإنه اكتسب بعدا متعدد الوجوه. ومما له أهمية خاصة في هذا الشأن المشاكل الاجتماعية الاقتصادية المتزايدة التي لا تزال تمثل الشاغل الأكبر لأغلبية ساحقة من البلدان.

إن انهيار النظام الاقتصادي العالمي يمكن أن يؤدي إلى مشاكل أمنية كبرى. ومن ثم يجب أن تلبى احتياجات التنمية إذا ما كان للأمن الدائم أن يتحقق. ينبغي لنا أيضا أن نبدأ عصرا جديدا من الأمن بتوجيه الإنفاق العسكري لتحسين نوعية حياة الشعوب في جميع أنحاء العالم.

من بين الملامح البارزة لمشروع القرار الاعتراف المولى لنُهج الأمن المقبولة بشكل عام، كما تظهر ليس فقط في مناقشة الجمعية العامة ولكن في هذه اللجنة أيضا.

وتراعى أيضا في مشروع القرار هذا الحالة الاستراتيجية الجديدة وتطورها المستقبل المحتمل، بينما يؤكد مجددا على المبادئ الأساسية الواردة في الميثاق.

أولا، إن فاعلية تدابير بناء الثقة معترف بها بشكل صريح. ومع هذا، حتى تكون هذه التدابير فعالة ينبغي أن توجه إلى الوفاء بالشواغل الأمنية المشروعة للدول المشاركة، وإلى التوفيق بين المفاهيم الأمنية والجغرافية - السياسية المتعارضة للدول المعنية، وأن تكون مناسبة لاحتياجات المنطقة. ينبغي الا يكون التركيز على الجوانب العسكرية وحدها، ولكن ينبغي أن تكون هذه التدابير أكثر اتساعا لتتضمن التدابير السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتدابير الأخرى غير العسكرية. وينبغي أيضا أن تقوم على الانفتاح والوضوح في المسائل العسكرية وضبط النفس في الحصول على الأسلحة.

ثانيا، في سياق إضفاء الطابع العالمي على جهود نزع السلاح يرى مقدمو مشروع القرار أن هذه المساعي على المستويين العالمي والإقليمي ينبغي أن يكمل ويدعم بعضها بعضا. وإحراز تقدم على كل مستوى ينبغي أن يُسهم في تعزيز أمن جميع الدول.

ثالثا، حان الوقت لإعادة صياغة مفهوم العمل الجماعي من أجل السلم والأمن وفقا للميثاق، وذلك لتسهيل مهمة الأمم المتحدة في الاضطلاع بوظيفتها الرئيسية. إننا بحاجة إلى نظام عملي للأمن الجماعي تتوفر فيه لجميع الدول الأعضاء الثقة التامة. وهذا النظام وحده سيكفل الأمن لجميع الدول، وبخاصة الدول الصغيرة والضعيفة. ويرى مقدمو مشروع القرار أن صيانة الأمن الدولي مسألة متعددة الأطراف تتطلب تعقيداتها تعاون جميع البلدان. وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تشترك في تلك المساعي في إطار الأمم المتحدة. وهكذا فإن مشروع القرار يسعى إلى تعزيز جهودنا الجماعية للتقدم بقضية الأمن. وهو يُبيِّن أيضا التغير الكبير بينما يعترف بأن مشكلة الأمن لا تزال تسيطر على جدول الأعمال الدولي.

لقد أجرت البلدان غير المنحازة مشاورات مكثفة مع مقدمي مشروع القرار A/C.1/47/L.47/Rev.1 لتحقيق التقارب بين وجهات النظر المختلفة بشأن البند المتعلق بالأمن الدولي. وفي جهد لمراعاة وجهات النظر التي أعرب عنها مقدمو مشروع القرار المذكور، يود مقدمو مشروع القرار L.45/Rev.1 أن يُجروا التعديلات التالية:

التعديل الأول يتعلق بالفقرة ٤. في السطر الثالث، ينبغي أن تحذف الكلمات التالية: "والتسلط الاستعماري".

في الفقرة ١١، السطر ٥، ينبغي حذف الكلمات التالية: "السيطرة الاستعمارية أو الأجنبية أو".

وفي الختام أعرب عن توقع مقدمي مشروع القرار بأن يحظى بتأييد الغالبية العظمى للدول الأعضاء.

السيد فواتحية (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): من دواعي الشرف والامتياز لوفد بلادي أن يعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/47/L.46/Rev.1 المعنون "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط"، وقدمت مشروع القرار هذا ألبانيا وتونس والجزائر والجماهيرية العربية الليبية وقبرص ومالطة ومصر والمغرب.

جاء مشروع القرار هذا نتيجة مشاورات مكثفة مع الأطراف المعنية منذ بداية هذه الدورة، بنهج واقعي صريح جديد. إن مشروع القرار هذا، الذي تُراعى فيه التغيرات التي حدثت على الساحة الدولية، يُبيِّن رأيا جديدا لبلدان البحر الأبيض المتوسط فيما يتعلق بالشكل الذي ينبغي أن يكون عليه الأمن والتعاون في تلك المنطقة.

إن الهدف الرئيسي للدول الساحلية هو التعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط بغية تعزيز السلم والأمن في المنطقة. إن هذا النهج الإبداعي هو الذي وجهنا لدى صياغة مشروع القرار هذا، الذي يشمل ٩ فقرات في الديباجة و ١٤ فقرة في المنطوق وهي تبين على نحو أمين الحالة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وتحيط علما بمختلف المبادرات التي اتخذتها دول البحر الأبيض المتوسط الساحلية لتحقيق الهدف الرئيسي الذي أشرت إليه.

وهكذا، إن الجمعية العامة في فقرات الديباجة العائدة لمشروع القرار تشير أولا إلى القرارات ذات الصلة التي اتخذت سابقا بتوافق الآراء بشأن الموضوع، ومن ثم تعيد تأكيد الدور الرئيسي لبلدان البحر الأبيض المتوسط في تدعيم وتعزيز السلم والأمن والتعاون في المنطقة.

بالإضافة إلى ذلك، تعترف الجمعية العامة بأن الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط لا يتجزأ، وبأن ثمة حاجة إلى قيام تعاون أوثق فيما بين بلدان البحر الأبيض المتوسط، وبأن هذا التعاون من المحتمل أن تعززه التطورات الإيجابية الجارية في العالم، وبخاصة في أوروبا.

إن الجمعية العامة، إذ تعترف بالجهود التي بذلتها الدول الساحلية وبتصميمها على تكثيف عملية الحوار بغية حل المشاكل وإزالة أسباب التوتر، تؤكد على مسؤولية جميع الدول في أن تسهم في استقرار وازدهار المنطقة وأن تؤكد مجددا التزامها باحترام ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول.

علاوة على ذلك، تعرب الجمعية العامة عن قلقها إزاء التوتر المستمر والأنشطة العسكرية التي تتواصل في أجزاء من منطقة البحر الأبيض المتوسط والتي تعوق الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن والتعاون في المنطقة.

وفي آخر فقرة من الديباجة، تحيط الجمعية العامة علما بتقرير الأمين العام (A/47/524).

وفي الفقرة الأولى من المنطوق تؤكد الجمعية العامة أيضا من جديد هذا العام بأن الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط متصل اتصالا وثيقا بالأمن في أوروبا. وفي الفقرة ٢ من المنطوق، ترحب بالجهود التي تبذلها بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط لمواصلة المبادرات والمفاوضات الجارية حاليا، فضلا عن اتخاذ تدابير تعزز بناء الثقة والأمن إضافة إلى نزع السلاح في المنطقة.

إن الجمعية العامة، إذ تعرب عن الارتياح للجهود التي تبذلها بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط لإزالة أسباب التوتر ولإيجاد حلول عادلة ودائمة للمشاكل المستمر بالوسائل السلمية ولانسحاب قوات الاحتلال الأجنبية، وإذ تدعو إلى الامتثال لمبادئ الميثاق وقرارات الأمم المتحدة، تقر بأن إزالة أوجه التفاوت الاقتصادي والاجتماعي والعراقيل الأخرى ستسهم في تعزيز السلم الدولي، والأمن والتعاون فيما بين بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط.

بالإضافة إلى ذلك، إن الجمعية العامة، إذ تعدد المبادرات المختلفة التي اتخذتها إلى الآن بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط، تشير إلى القرارات التي اتخذها المؤتمر الوزاري الثاني لبلدان غربي البحر الأبيض المتوسط، المعقود في الجزائر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، وتذكر أيضا القرار المتعلق بمؤتمر القمة المقبل المقرر عقده في تونس.

وتحيط الجمعية العامة علما بجميع الوثائق ذات الصلة الصادرة عن مختلف المحافل المعنية بمسائل البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك المؤتمر العاشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المعقود في جاكرتا، واجتماع هلسنكي المعقود في تموز/يوليه ١٩٩٢، واجتماع مجلس الوزراء الأوروبي المعقود في لشبونة في حزيران/يونيه الماضي، والمؤتمر البرلماني الدولي المعني بالأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط المعقود في ملقا.

وفيما يتعلق بتأييد فكرة عقد مؤتمر للأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، يعتبر مقدمو مشروع القرار، هذه السنة أيضا، أنه ينبغي أن تشجع الفكرة، وكذلك المشاورات الإقليمية الجارية بهدف تهيئة الظروف السليمة لعقد مثل هذا المؤتمر.

وأخيرا، تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن وسائل تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وتقرر أن تدرج هذا البند في جدول الأعمال المؤقت للدورة المقبلة للجمعية العامة.

بناء على الاعتبارات الموجزة أعلاه، وعلى ضوء المشاورات التي أدت إلى صياغة هذا النص التوفيقي، فإن مقدمي مشروع القرار A/C.1/47/L.46/Rev.1 يعربون عن الأمل في أن يعتمد هذا المشروع، على غرار ما كان يحدث في الماضي، دون تصويت.

السيد فيدوتوف (ترجمة شفوية عن الروسية): يسعدني أن أعرض مشروع القرار المعنون "الحفاظ على الأمن الدولي"، الوارد في الوثيقة A/C.1/47/L.47/Rev.1، نيابة عن وفود الاتحاد الروسي وإسبانيا واستراليا وألمانيا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا وبلغاريا وتركيا وتشيكوسلوفاكيا والدانمرك ورومانيا وسلوفينيا وفرنسا وفنلندا وكازاخستان وكندا ولكسمبرغ والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج والنمسا ونيوزيلندا وهنغاريا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان واليونان، وأيضا ألبانيا وبولندا وكرواتيا ومالطة.

إن مشروع القرار الذي نعرضه اليوم قصير وصريح. والفحوى الرئيسية لمشروع القرار هي إعطاء زخم جديد لنظر اللجنة الأولى في بنود تتصل بالأمن، على ضوء المهام الجديدة التي تواجهها الأمم المتحدة في هذه الحقبة، أي بعد نهاية الحرب الباردة وانتهاء مواجهة القطبين. وثمة سبب آخر لأهميته هو أنه تقرر دمج النظر من قبل اللجنة الأولى في بنود تتصل بنزع السلاح وبالأمن الدولي.

إن الحقائق المتغيرة في العلاقات الدولية تتطلب سعيا متواصلا لتحقيق نهج جديدة للنظر، داخل الأمم المتحدة، في المسائل المرتبطة بالأمن الدولي. ويبدو لنا أن الحوار حول هذه المسائل يجب أن يرتكز على أساس بنّاء يفضي إلى التوفيق بين النهج التي تتخذها الدول لتعزيز الأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسية في قدرتها على صنع السلم. وإعطاء دفع جديد للجهود التي تبذلها المنظمة لتوطيد التعاون والأمن على الصعيد العالمي، وإقامة نظام عالمي أكثر استقرارا.

إن الأساس الصلب لتطوير المباحثات المتعددة الأطراف في هذه المنطقة الهامة وارد ذكره في تقرير الأمين العام المعنون "برنامج للسلم" (A/47/277).

ينطوي التقرير على جهد جاد لإيجاد ردود كافية على أساس جماعي للمشاكل التي بدأت بالظهور في مجال الأمن الدولي. ويلاحظ مشروع القرار أيضا أفكار ومقترحات الأمين العام الواردة في تقريره "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" (A/C.1/47/7).

ومشروع القرار الذي نتولى عرضه لا يتضمن أية حلول جاهزة لقيام المنظمة بمزيد من النظر في البنود المتعلقة بالأمن الدولي. وسيكون للدول بحلول الدورة القادمة للجمعية العامة فرصة للإعراب عن آرائها حول هذا الموضوع، ومن المهم أن نستفيد من كل فكرة قيمة أو اقتراح بناء.

وبالنيابة عن مقدمي مشروع القرار، أود أن أعرب عن الأمل في أن اعتماده سيساعد على إجراء حوار شامل بشأن صون السلم والأمن الدوليين واتخاذ قرارات مقبولة للجميع.

إن مشروع القرار الأصلي A/C.1/47/L.47 المقدم من قِبَل المتقدمين عُدِّل بإدخال بعض التغييرات مع مراعاة رغبات عدد كبير من البلدان وكذلك المشاورات التي أجريت مع مقدمي مشروع القرار A/C.1/47/L.45/Rev.1. ويأمل مقدمو مشروع القرار A/C.1/47/L.47/Rev.1 أنه سيحظى بتأييد الدول الأعضاء الواسع.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل البرتغال لتعليل التصويت قبل التصويت.

السيدة ميندس (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): ترغب وفود بلدان البحر الأبيض المتوسط الخمسة في المجموعة الأوروبية، أي اسبانيا وايطاليا والبرتغال وفرنسا واليونان التي أتكلم بالنيابة عنها في الإعراب عن موقفها المشترك حيال مشروع القرار A/C.1/47/L.46/Rev.1 المعنون "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط".

ترى بلدان البحر الأبيض المتوسط الخمسة أن التعاون الوثيق فيما بين بلدان المنطقة بهدف المشاركة لأكبر شرط مسبق لتحقيق الاستقرار والرخاء المنشودين في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

وإننا نعتقد أن الالتزام المشترك بالقواعد والمبادئ المقبولة عموما التي تشمل في نفس الوقت جوانب الأمن والاقتصاد والتعاون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وكذلك القيم الديمقراطية ينبغي أن يكون أساسا مشتركا راسخا لتعاون إقليمي دائم ووثيق.

وقد أكد هذا الجانب مجلس الوزراء الأوروبي في الإعلان الصادر عنه في لشبونه في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٢. والمطلوب قيام نوع جديد من العلاقة بين جميع دول المنطقة ينبغي أن يتم الشروع فيه بسبل جديدة للتعاون الاقتصادي والحوار فيما بين الثقافات في إطار الأمن المشترك واحترام القانون

الدولي. ويمثل مشروع القرار A/C.1/47/L.46/Rev.1 جهدا جديرا بالثناء في هذا الاتجاه. وقد أبدى مقدمو مشروع القرار الأصليون الذين أجرت بلدان البحر الأبيض المتوسط الأوروبية الخمسة مشاورات مستمرة معهم خلال وضع المشروع استعدادا لمعالجة عدد كبير من المسائل ذات الصلة.

وتود بلدان البحر الأبيض المتوسط الأوروبية الخمسة أن تعرب عن أملها في أن يفضي الجو الإيجابي الذي ساد هذا العام إلى أن يقوم عدد متزايد من بلدان البحر الأبيض المتوسط بتقديم مشروع قرار في الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تشرع اللجنة الآن في التصويت على مشروع القرار A/C.1/47/L.45/Rev.1 كما تم تنقيحه شفويا. طلب إجراء تصويت مسجل.

أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد خيراضي (أمين اللجنة الأولى) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن مشروع القرار A/C.1/47/L.45/Rev.1 "استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي"، كما نقحه ممثل اندونيسيا شفويا صباح اليوم، تولى عرضه ممثل اندونيسيا بالنيابة عن أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز في الجلسة الـ ٣٧ للجنة الأولى في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢.

تشرع اللجنة الآن في التصويت المسجل على مشروع القرار A/C.1/47/L.45/Rev.1 في صيغته المنقحة شفويا.

أجرى تصويت مسجل.

المؤيدون: أفغانستان، الجزائر، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بنن، بوتان، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوروندي، الكاميرون، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، إكوادور، مصر، إثيوبيا، غابون، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، جامايكا، الأردن، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبريا، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، جزر مارشال، موريتانيا، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، منغوليا، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، رواندا، ساموا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، سري لانكا، سورينام، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، تونس، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن.

المعارضون: الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون: ألبانيا، الأرجنتين، استراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كرواتيا، تشيكوسلوفاكيا، الدانمرك، استونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، لاتفيا، لختنشتاين، لكسمبرغ، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، تركيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/47/L.45/Rev.1، في صيغته المنقحة شفويا، بأغلبية ٨٨ صوتا مقابل صوت واحد مع امتناع ٤٠ عضوا عن التصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تبت اللجنة الآن في مشروع القرار A/C.1/47/L.46/Rev.1.

أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد خيراضي (أمين اللجنة الأولى) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): عرض مشروع القرار A/C.1/47/L.46/Rev.1 "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط" ممثل الجزائر في الجلسة الـ ٣٧ للجنة الأولى في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ وشاركت في تقديمه البلدان التالية: البانيا وتونس والجزائر والجماهيرية العربية الليبية وقبرص ومالطة ومصر والمغرب.

وبالإشارة إلى الفقرة ١٣ من مشروع القرار، أود أن أشير بالنيابة عن الأمانة العامة إلى أن التقرير المشار إليه في تلك الفقرة سيتم إعداده من الموارد المتاحة وأنه، وفقا لذلك، في حالة اعتماد مشروع القرار لن تترتب على ذلك أية آثار إضافية على الميزانية البرنامجية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أفهم أن مقدمي مشروع القرار A/C.1/47/L.46/Rev.1 قد أبدوا رغبة في اعتماده دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن اللجنة تعتمد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار A/C.1/47/L.46/Rev.1.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع القرار A/C.1/47/L.47/Rev.1. أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد خيراضي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع القرار A/C.1/47/L.47/Rev.1، المعنون "الحفاظ على الأمن الدولي"، عرضه ممثل الاتحاد الروسي في الجلسة ٣٧ للجنة الأولى، المعقودة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢. وتشارك في تقديمه البلدان التالية: الاتحاد الروسي واسبانيا واستراليا وألبانيا وألمانيا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا وبلغاريا وبولندا وتركيا وتشيكوسلوفاكيا والدانمرك ورومانيا وسلوفينيا وفرنسا وفنلندا وكازاخستان وكرواتيا وكندا ولكسمبرغ ومالطة والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والنرويج والنمسا ونيوزيلندا وهنغاريا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان واليونان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: ألبانيا، الأرجنتين، استراليا، النمسا، البحرين، بيلاروس، بلجيكا، بوتان، بوليفيا، بلغاريا، كندا، كوستاريكا، كرواتيا، تشيكوسلوفاكيا، الدانمرك، استونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، ايسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، الأردن، كازاخستان، الكويت، لاتفيا، لختنشتاين، لكسمبرغ، مالطة، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، عمان، بنما، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، ساموا، سلوفينيا، اسبانيا، السويد، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي.

المعارضون: لا أحد.

الممتنعون: أفغانستان، الجزائر، جزر البهاما، بنغلاديش، بنن، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوروندي، الكاميرون، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، كولومبيا، الكونغو، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، إكوادور، مصر، غابون، غينيا، غيانا،

هايتي، هندوراس، الهند، اندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، جامايكا، كينيا، جمهورية لا الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبريا، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ماليزيا، مالي، موريتانيا، المكسيك، منغوليا، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، باكستان، باراغواي، بيرو، الفلبين، رواندا، السنغال، سنغافورة، سري لانكا، سورينام، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، تونس، أوغندا، جمهورية تنزانيا المتحدة، فنزويلا، فييت نام، اليمن.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/47/L.47/Rev.2 بأغلبية ٥٦ صوتا مقابل لا شيء مع امتناع ٦٧ عضوا عن التصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للممثلين الراغبين في أخذ الكلمة تعليلا لتصويتهم على مشاريع القرارات المعتمدة توا.

السيد غوفين (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أشرح بإيجاز موقف بلادي من مشروع القرار A/C.1/47/L.46/Rev.1، المعنون "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط"، الذي اعتمدته اللجنة الأولى لتوها. لقد انضم وفد بلادي، كما فعل في السنوات السابقة، إلى توافق الآراء تأييدا لمشروع القرار الوارد في إطار هذا البند. وفعلنا ذلك تعبيرا عن حرصنا الشديد على صيانة وتعزيز السلم والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط برمتها.

وأود، مع ذلك، أن ألاحظ أن مشروع القرار يشير إلى اجتماعات معينة لم تكن تركيا مشتركة بها. وأود أن أعلن تسجيلا في المحضر أن مشاركتنا في اعتماد مشروع القرار ينبغي ألا تفسر بأننا نوافق على كل عنصر وارد في الوثائق التي اعتمدت في تلك الاجتماعات.

السيد فيدوتوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يرى الوفد الروسي أن من الضروري أن يشرح أسباب تصويته على مشروع القرار A/C.1/47/L.45/Rev.1. إن روسيا تكن الاحترام لحركة عدم الانحياز، التي عرض مشروع القرار باسمها. إن مغزى هذا النص يكمن في تقييمه للتغييرات الإيجابية التي حدثت مؤخرا في الساحة الدولية، والتي اتسمت بانتهاء الحرب الباردة، وتخفيف حدة التوتر على المستوى العالمي، ونشوء روح جديدة تحكم العلاقات بين الدول.

ونحن نرحب بالتعديلات الشفوية التي اقترحها السفير ويسنومورتي، ممثل اندونيسيا. وفي الوقت ذاته يؤسفنا أن عددا من أحكام مشروع القرار صيغ بروح عبارات المواجهة القديمة التي كانت تشكل صورة نموذجية لمناقشات الأمم المتحدة خلال الحرب الباردة.

ومن الواضح أنه ما من أحد يشك في المبادئ المتصلة بحقوق الشعوب المتساوية وبتقرير مصيرها وهي المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والتي أصبحت مترسخة في العلاقات الدولية. ومع ذلك، في الفترة التي انهارت فيها الامبراطوريات الاستعمارية، وظهرت فيها دول مستقلة حديثا لتحل محل الهياكل الشمولية، يحتاج نهجنا إزاء مبدأ تقرير المصير إلى الاستعراض.

وللأسف، تقوم القوى القومية المتطرفة في عدد من الحالات باستخدام شعار تقرير المصير وتقحم الشعوب في صراعات دموية وإثنية. وهذا يشكل تهديدا لسلامة عدد من الدول وعنصرا مزعزعا بصورة خطيرة للحالة في مناطق بأكملها، وحقا في العالم أجمع. كما أنه يعرقل البحث عن طريقة للإفلات من التخلف الاقتصادي ويجلب على الشعوب المعاناة والفقر والجوع.

ولهذا السبب، لا يمكننا تأييد تأكيد مشروع القرار على شرعية الكفاح التحرري للشعوب.

وهذا الحكم، في صياغته بهذا الشكل العام، يمكن أن يستعمل لتبرير أعمال العنف التي تشكل تهديدا للأمن الدولي. وفي ضوء كل ذلك، امتنع وفد الاتحاد الروسي عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/47/L.45/Rev.1.

السيد هرتزل (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): شارك وفد اسرائيل الوفود الأخرى في توافق الآراء على مشروع القرار A/C.1/47/L.46/Rev.1 الذي اعتمد الآن. إلا أنه لو كان التصويت قد أجري على كل فقرة على حدة، لكانت اسرائيل قد صوتت ضد الفقرتين ٢ و ٤ من المنطوق.

السيد شكري (مصر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أتكلم تعليلا لتصويت وفد بلدي على مشروع القرار المتضمن في الوثيقة A/C.1/47/L.47/Rev.1، "الحفاظ على الأمن الدولي".

اضطر وفد بلدي إلى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار هذا في ضوء طبيعته الإجرائية: فنحن نعتبر أنه ينتهج نهجا مزدوجا في معالجته لتقريري الأمين العام، "خطة للسلام" (A/47/277) و "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" (A/C.1/47/7).

وكما تعلم الوفود، أن أولى هاتين الوثيقتين الهامتين، "خطة للسلام"، يدرسها في الوقت الحالي الفريق العامل الذي أنشأه رئيس الجمعية العامة وأيضا الفريق العامل الذي أنشأه مجلس الأمن. وسيتناول مجلس الأمن والجمعية العامة في جلسة عامة الجوانب المختلفة لهذا التقرير، ولا سيما الجوانب المتعلقة بالأمن الدولي. وبالنسبة لتقرير الأمين العام، "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة"، تشير المشاورات الجارية أثناء الدورة الحالية للجنة الأولى إلى توافق الآراء بشأن عقد دورة مجددة للجنة الأولى خلال عام ١٩٩٢.

لقد أعرب وفد مصر في كثير من المناسبات عن امتنانه للأمين العام على تقديمه لهاتين الوثيقتين الهامتين اللتين يعتبرهما الوفد من الإسهامات القيمة في الجهود الهادفة إلى تعزيز فعالية الأمم المتحدة وتدعيمها في معالجتها للتحديات التي سيواجهها المجتمع الدولي مستقبلا. وسيؤيد وفد بلدي فكرة أن تناط باللجنة الأولى في المستقبل مسؤولية تقييم وعرض التوصيات المتعلقة بالأفكار الواردة في هذين التقريرين في مجال صيانة السلم الدولي، إذا رغبت الجمعية العامة في ذلك، حيث أن ذلك الإجراء يدخل في نطاق صلاحيات هذه اللجنة.

ويود وفد بلدي أيضا أن يغتنم هذه الفرصة لكي يعرب عن تقديره لمقدمي مشروع القرار A/C.1/47/L.47/Rev.1 على مراعاتهم لوجهات النظر التي أعربت عنها بلدان عدم الانحياز فيما يتعلق بالنص الأصلي لمشروع القرار الذي تقدموا به. وهذه التعديلات تشكل أساسا مقبولا نبني عليه في الدورة القادمة، عندما يتاح وقت أطول للمشاورات بشأن هذه القضية الهامة، عنصر لم يكن متوفرا أثناء هذه الدورة.

السيد سادر (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): صوت وفد بلدي لصالح مشروعي القرارين A/C.1/47/L.45/Rev.1 و A/C.1/47/L.47/Rev.1. ونود أن نشرح أسباب تصويتنا بهذه الطريقة. إننا نوافق على فحوى مشروعي القرارين على الرغم من أن لدينا بعض التعليقات عليهما. ولكننا نود أن نقول قبل كل شيء إنه يسعدنا كثيرا أن مشروعي القرارين عدلا فأصبحا الآن متوائمين الواحد مع الآخر دون أي تعارض واضح.

وبالنسبة لمشروع القرار A/C.1/47/L.47/Rev.1، فقد صوتنا لصالحه لأننا نرى أن هذه أساسا فرصة أخرى لإجراء حوار بناء حول موضوع الأمن الدولي. وبالتالي، نود أن نقول أيضا، قبل كل شيء، إن وفد بلدي أسعدته موافقة مقدمي مشروع القرار على سحب الفقرة الثانية من الديباجة، الأمر الذي مكن وفد بلدي من التصويت لصالحه. ويرى وفد بلدي أن الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي يستحق ما هو أكثر بكثير من مجرد الاهتمام القديم. فهو يتضمن مجموعة من المبادئ الأساسية التي يجب أن تحكم التعايش الدولي في الماضي والحاضر والمستقبل. ونرى أن هذه المبادئ لا تزال صالحة وستظل كذلك لمدة طويلة. إلا أنه قد يعاد النظر في بعض فقراته في ضوء الحالة الدولية الراهنة.

ثانيا، تساور وفد بلدي بعض الشكوك المتعلقة بعنوان مشروع القرار والبند الجديد الذي سيقدم في الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين. وتعطي عبارة "الحفاظ على الأمن الدولي" الانطباع بأنها تنحو إلى الإبقاء على الوضع القائم الذي لا يعتبره أحد وضعا مرضيا. ونحن لا نشعر أن هذا هو ما كان يقصده مقدمو مشروع القرار، ولكن نشعر أنه من الضروري أن نذكر أنه كان في مقدورهم إيجاد صياغة أكثر إيجابية لعنوان البند.

ثالثا، بالنسبة للمقترحات المحددة في فقرات منطوق مشروع القرار، ليس لدينا مشكلة، على الرغم من أننا نرى أن جزءا كبيرا من هذا العمل، فيما يتعلق بـ "خطة للسلام"، يضطلع به بالفعل فريق مخصص تابع للجمعية العامة وثماني هيئات عامة وفرعية تابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وبالنسبة لمسألة التقرير المعني بالأبعاد الجديدة، نعتقد أن هذه اللجنة تتولى الآن دراسة هذا الموضوع.

وبالنسبة لمشروع القرار A/C.1/47/L.45/Rev.1، نوافق تماما على الأهداف، إلا أننا كنا نفضل أن نرى بعض التغيير في صيغة فقرات معينة. فعلى سبيل المثال، في الفقرة ١١ من المنطوق، التي عدلت اليوم بطريقة إيجابية إلى تسوية المنازعات بالطرق السلمية في الصراعات التي تنطوي على الاحتلال الأجنبي، بموجب الفصل السادس من الميثاق.

وأخيرا، كان وفد بلدي يود أن يرى إدخال المزيد من التحسينات على مشروعي القرارين واعتمادهما بتوافق الآراء.

السيد باتيوك (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الروسية): طلب وفد أوكرانيا أن يتكلم تعليلا لتصويته على مشروع القرار A/C.1/47/L.47/Rev.1. لقد صوتنا لصالح مشروع القرار هذا لأنه، بعد تنقيح الفقرة الثانية السابقة من الديباجة وحذفها، أصبح مشروع القرار في مجموعه مقبولا لنا بصفته مكملا لمشروع القرار A/C.1/47/L.45/Rev.1.

وفي الوقت نفسه، نلاحظ أن التغييرات في مشروع القرار لم تود تماما بالفكرة الأصلية لدى مقدميه، ولا يزال مشروع القرار يؤكد فقط على المهام الجديدة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ويعطي الانطباع بأن كل المهام القديمة نفذت بالفعل أو أصبحت غير ذات معنى.

ونشعر أيضا أنه من الأفضل أن يعنون البند الجديد في جدول الأعمال "تعزيز الأمن الدولي" بدلا من "الحفاظ على الأمن الدولي". وهناك سبب آخر للصعوبة التي واجهها وفد بلدنا في التصويت لصالح مشروع القرار هذا، وهو أنه على الرغم من طموح مقدميه، المشار اليه في الفقرة الثانية من الديباجة، إلى تشجيع مزيد من التقارب في وجهات النظر بين الدول الأعضاء بالنسبة لأولويات الأمم المتحدة في صياغة نظام دولي أكثر استقرارا، فإن هذا الطموح لم يتحقق خلال مرحلة مواءمة نص مشروع القرار، الأمر الذي يظهر بطريقة غير مباشرة في مجموعة مقدميه وفي نتائج التصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نشرع الآن في تعديل الوثيقة A/C.1/47/L.48، ومشروع القرار A/C.1/47/L.4.

أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد خيرازي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد عممنا، كما طلب إلينا، "ورقة غير رسمية" - أعتقد أنها الآن بين أيدي جميع الوفود - تتعلق بمشروع القرار A/C.1/47/L.4 والتعديلات المدخلة عليه في الوثيقة A/C.1/47/L.48.

لقد أبلغت بأن ممثلة كندا ستعرض صيغة منقحة لهذه التعديلات وسترد التعديلات في المحضر. وبالطبع، إن "الورقة غير الرسمية" ليست وثيقة رسمية ولم تعمم إلا لتسهيل عملية البت في مشروع القرار A/C.1/47/L.48.

السيدة ماسون (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كما أشار أمين اللجنة، أن كندا، بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار، تعرض الآن شفويا صيغة منقحة للتعديلات في الوثيقة A/C.1/47/L.48. ومن أجل مساعدة الوفود، وزعت "ورقة غير رسمية" تتضمن، بالحروف المطبعية التخينة، الصيغة المنقحة للوثيقة. ومن أجل التوضيح، إن الحروف المطبعية الأدق في "الورقة غير الرسمية" تمثل بقية الوثيقة. وبعبارة أخرى، إن "الورقة غير الرسمية" هذه المطروحة على الوفود تمثل مشروع القرار A/C.1/47/L.4، بنصه لو جرى تعديله وفقا للصيغة المنقحة للوثيقة A/C.1/47/L.48.

وهناك خطآن مطبعيان، في "الورقة غير الرسمية"، أود أن أذكرهما قبل إدراج التعديلات رسميا في المحضر.

الخطأ الأول في الفقرة الثانية من فقرات الديباجة الجديدة - التي هي طبعا بالخط التخين. في السطر الأول الذي يبدأ "إذ تلاحظ التأييد" سقطت كلمة "بند" بعد الكلمة "جديد". والسطر ينبغي أن يكون نصه:

"إذ تلاحظ التأييد للنظر في إدراج بند جديد في ..."

والخطأ المطبعي الثاني في الفقرة الثالثة من فقرات الديباجة الجديدة. وهو أن عبارة "هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح" ينبغي استبدالها بعبارة "هيئة نزع السلاح".

أتلو الآن فقرات الديباجة الجديدة الثلاث:

"إذ تلاحظ التأييد للاقتراح بإدراج بند جديد في جدول أعمال الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٣ لهيئة نزع السلاح، المعنون 'المبادئ التوجيهية العامة لعدم الانتشار، مع التأكيد بصفة خاصة على أسلحة التدمير الشامل'؛

"تلاحظ تأييد النظر في إدراج بند جديد في جدول أعمال الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٤ لهيئة نزع السلاح معنون 'نقل الأسلحة على الصعيد الدولي، مع الإشارة بصفة خاصة إلى القرار ٣٦/٤٦ حاء الصادر في ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١؛

"إذ تعترف بالحاجة إلى المزيد من تحسين العمل الفعال لهيئة نزع السلاح، وإذ تأخذ بعين الاعتبار تجربة الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٢ عندما استكمل بنجاح بند جدول الأعمال المعني بالمعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية؛".

ننتقل الآن إلى الصفحة التالية من "الورقة غير الرسمية". لقد كنا نهدف في جهدنا هنا أن تكون الوثيقة ممثلة للنص بأكمله. إلا أنني يجب علي أن ألاحظ أنه رغم عدم طباعة الفقرة ٧ من المنطوق بالخط التخين، هناك تغيير واحد من مشروع القرار الحالي A/C.1/47/L.4، وهو أن ذلك النص يتضمن فقرة فرعية (١) تنص على عبارة "يقرر فيما بعد". والتعديل المقترح هنا يتمثل في أن تشطب هذه الفقرة الفرعية وأن يعاد ترقيم بقية الفقرات الفرعية تبعا لذلك.

والفقرة الجديدة من المنطوق ترقم برقم ٨. وهي تنص:

"تطلب أن تنظر هيئة نزع السلاح، في الدورة التنظيمية آنفة الذكر، في الأمور التالية:

"(١) هدف نقل جدول أعمال هيئة نزع السلاح إلى نهج مرحلي يقوم على ثلاثة بنود مع تخصيص بند في السنة الأولى للنظر فيه، وبند في سنتها الوسيطة وبند في السنة الأخيرة والنتيجة، من حيث المبدأ، هي إضافة بند واستكمال بند على التوالي في كل دورة موضوعية:

"(٢) إنه، تحقيقا لما سلف، ينبغي أن تعتبر الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٣ سنة انتقالية ولهذا ينبغي أن تنظر فيما إذا كان:

'١' هناك بندان في جدول الأعمال الجاري، وهما البندان المشار إليهما في الفقرتين ٢ و ٣ من المنطوق على التوالي ينبغي استكمالهما،

'٢' هناك بند واحد - أي البند المشار إليه في الفقرة ٧ (١) من المنطوق - ينبغي أن يرحل للاستكمال في الدورة الموضوعية التالية في عام ١٩٩٤؛

"٣' إدراج بند جديد في جدول الأعمال الموضوعي."

هذه هي إذن الصيغة المنقحة للوثيقة A/C.1/47/L.48، وقد قرأته رسميا ليدرج في المحضر، حسبما هو مطلوب. أود أن ألخص باقتضاب هذه الاقتراحات.

اسمحوا لنا بالعودة إلى صفحة ١ والفقرات الجديدة المقترحة في الديباجة. الفقرة الأولى تلاحظ التأييد لأن يُتناول في عام ١٩٩٣ ما أصبح معروفا باسم "الاقتراح السويدي". وتلاحظ الفقرة الثانية التأييد للنظر في أن يُتناول في عام ١٩٩٤ ما يعرف باسم "الاقتراح الكولومبي". والثالثة تسلم بالحاجة إلى زيادة تحسين أداء هيئة نزع السلاح.

وفي المنطوق، تبقى الفقرة ٧ كما هي في مشروع القرار A/C.1/47/L.4، مع حذف الفقرة الفرعية "[يقرر فيما بعد]". والفقرة الجديدة ٨ تفيد بأن تطلب إلى هيئة نزع السلاح في دورتها التنظيمية لعام ١٩٩٢، أن تنظر فيما يسمى "النهج المرحلي" أو "النهج البرازيلي" حيال جدول أعمالها.

ويأمل مقدمو مشروع القرار الوارد في الصيغة المنقحة للوثيقة A/C.1/47/L.48 أن يُعتمد بتوافق الآراء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نبت الآن في تعديلات الوثيقة A/C.1/47/L.48، في صيغتها المنقحة شفويا. وقد طلب مقدموها أن تعتمد دون تصويت.

أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد خيراضي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن مشاريع التعديلات التي ترد أصلا في الوثيقة A/C.1/47/L.48، والتي قامت ممثلة كندا هذا الصباح بتنقيحها شفويا، تولت عرضها ممثلة كندا في الجلسة السابعة والثلاثين بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢. وقد اشتركت في تقديمها البلدان التالية: اسبانيا واستراليا وإكوادور وأندونيسيا وأيرلندا وإيطاليا والبرتغال وبلغاريا وبنما وبوليفيا والدانمرك وغواتيمالا وفرنسا والفلبين وكندا وكوستاريكا وكولومبيا ومنغوليا وموريشيوس والنرويج والنمسا ونيوزيلندا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وقد طلب المقدمون اعتماد التعديلات الواردة في الوثيقة A/C.1/47/L.48، بصيغتها المنقحة شفويا، دون تصويت، إذا لم أسمع اعتراضا ستفعل اللجنة ذلك.

اعتمدت التعديلات بصيغتها المنقحة شفويا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نتناول الآن مشروع القرار A/C.1/47/L.4 في مجموعه، بصيغته المنقحة شفويا. وقد طلب مقدموه أن يعتمد دون تصويت.

أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد خيراضي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع القرار A/C.1/47/L.4 في مجموعه، بصيغته المنقحة شفويا اشتركت في تقديمه أرمينيا وأوروغواي والبرازيل وبيرو ورومانيا والسويد وفنلندا والكاميرون وماليزيا ومصر ونيبال ونيجيريا وهنغاريا وهولندا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعرب مقدمو مشروع القرار L.4 عن رغبتهم في أن يعتمد دون تصويت. إذا لم أسمع اعتراضا ستفعل اللجنة ذلك.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/47/L.4.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للممثلين الذين يرغبون في تعليل مواقفهم.

السير مايكل وستون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعلل موقف وفدي بشأن القرار الذي اتخذ توا.

يرحب وفدي ترحيبا حارا بالإصلاحات في هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، تلك الإصلاحات التي جرى التفاوض بشأنها في عام ١٩٨٩ ونفذت بصورة تدريجية في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١. فبدلا من النظام الذي يتيح، في واقع الأمر، إدراج أي بند في جدول الأعمال عن طريق التصويت في اللجنة الأولى

ويمكن أن يظل مدرجا إلى ما لا نهاية، تقرر أن يكون جدول الأعمال مقصورا على أربعة بنود في كل مرة كحد أقصى، وأن أي بند، من حيث المبدأ، ينبغي ألا يظل في جدول الأعمال العامل أكثر من ثلاث سنوات. وقد استتبع هذا توافقا في الآراء بطريق التفاوض الدقيق على مجموعة من البنود التي يتشكل منها جدول الأعمال في أي وقت. وهذه العملية قد استكملت بنجاح بإدراج البنود الثلاثة الحالية في جدول الأعمال.

وبمقتضى الترتيبات الجديدة إن الممارسة التي تبدو مقبولة هي أن قرار اللجنة الأولى بشأن تقرير هيئة نزع السلاح يعتبر أداة لتسجيل أي توافق في الآراء. ولقد عملنا من أجل هذا الحل في هذا العام. ويوجد فعلا مجال واسع لتوافق الآراء، ولا يزال هناك متسع من الوقت لاستكمال المفاوضات بشأن جدول الأعمال قبل افتتاح الدورة في نيسان/أبريل من العام القادم.

ووفدي سيباشر هذه المفاوضات بذهن متفتح. ولا نعتبر أنفسنا ملزمين بأي شكل في هذه المفاوضات بالقرار الذي اتخذته هذه اللجنة توا. ويرى وفدي أن من الحكمة تأجيل القرار إلى ما بعد الجلسات المستأنفة التي ستعقدها اللجنة الأولى في آذار/ مارس القادم.

وهنا ربما يجب أن أقول شيئا عن جوهر المسألة وأن أشرح سبب عدم استعداد وفدي حتى الآن لقبول بنود جدول الأعمال الإضافية المقترحة. نعتقد أن من المهم أن يكون لدينا هدف واضح لدى قبول النظر في أي بند من جانب أي جهاز في آلية نزع السلاح الدولية. وقد شعرنا في أول الأمر أن كلا البندين المقترحين لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة ينتقر إلى هذا الوضوح في الهدف، وفي الواقع من المرجح أن يتداخلا بدرجة غير مقبولة مع النظر في جوانب من الموضوعات ذاتها في محافل أخرى.

وفي أعقاب إعادة صياغة البند الناشئة عن القرار ٣٦/٤٦ حاء، فإننا نرضى بأن ينصب نظر هيئة نزع السلاح على مشكلة حقيقية - عمليات النقل غير المشروع للأسلحة - ولا داعي لأن يتداخل هذا النظر مع عمل مؤتمر نزع السلاح بشأن الوضوح في مسألة التسلح أو مع العمل المقبل للجمعية العامة وفريق الخبراء المعني بسجل الأمم المتحدة للأسلحة لعام ١٩٩٤.

وكنا نأمل أن يكون بمقدورنا تحقيق نجاح مماثل في توضيح أهداف الاقتراح البرامي إلى النظر في عدم الانتشار. إن أذهاننا ليست مغلقة بيد أن لدينا شواغل جادة خشية أن تكون لمناقشة هيئة نزع السلاح، إذا اتسعت الموضوعات التي تشملها أكثر من اللازم، آثار ضارة على الأنظمة الحالية وعلى العمل

في محافل أخرى. وهذا لا يعني أن شاغلنا إزاء موضوع عدم الانتشار قد قل. والواقع أن العكس هو الصحيح. إن معارضتنا للاقتراح الحالي ناشئة عن الأهمية التي نعلقها على الموضوع ومقدار قلقنا هو الذي ينبغي معالجته بالشكل الصحيح.

السيد ليدوغار (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد الولايات المتحدة أيضا أن يشرح موقفه بشأن مشروع القرار L.4 بعد تعديله بمقتضى الوثيقة L/48/Rev.1، المعتمدة بتوافق الآراء توا.

ونعتقد أنه مما يتنافى مع إجراءات هيئة نزع السلاح، التي تقرر جدول أعمالها بتوافق الآراء، أن يبدو مشروع القرار L.4، الذي قدمه أصلا أعضاء مكتب هيئة نزع السلاح، متدخلا في تحديد وقت إضافة بند بعينه إلى جدول الأعمال المضموني قبل التوصل إلى اتفاق على تلك النقطة.

كما نود الإشارة إلى أن الفقرتين الثالثة والرابعة من الديباجة تفتقران إلى الدقة. والاقتراحات التي أحطنا علما بها لم تقدم عن السنتين ١٩٩٣ و ١٩٩٤ المحددتين على التوالي.

ويود وفدي أن يؤكد مجددا، للعلم والتسجيل، أن نتيجة هذا القرار، وإن كان قد اتخذ دون تصويت، لا يمكن أن يكون لها أثر على الجلسة التنظيمية لعام ١٩٩٢ التي ستعقدها هيئة نزع السلاح في الشهر القادم أو في أي وقت تعقد فيه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا تكون اللجنة قد اختتمت نظرها في جميع بنود جدول الأعمال بشأن مسائل نزع السلاح والأمن الدولي.

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أذكر أعضاء اللجنة بأنه، وفقا لبرنامج عمل اللجنة وجدولها الزمني، ستبدأ اللجنة يوم الاثنين الموافق ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر مناقشتها العامة للنظر والبت في البند ٦٦ من جدول الأعمال أي "مسألة انتاركتيكا". لذلك أحث الوفود الراغبة في الاشتراك في المناقشة العامة بشأن هذه المسألة أن تدرج أسماءها في قائمة المتكلمين في أقرب وقت ممكن لتمكين اللجنة من الاستفادة الكاملة من خدمات المؤتمرات المتاحة لها.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠